محضر اجتماع

الجمعية العامة العادية لمصرف الريان

اجتماع إفتراضي على الشاشة باستخدام ZOOM

تاريخ الاجتماع: الإثنين 1 مارس 2021
المكان : قاعة دخان– فندق شيراتون الدوحة (للتسجيل فقط)

الحضور

مجلس الإدارة :

1 – سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
2 – السيد/ تركي محمد الخاطر	نائب رئيس مجلس الإدارة
3 – السيد/ ناصر جار الله المري	عضو مجلس الإدارة
4 – الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
5 – الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
6 – السيد/ عبد الله أحمد المالكي	عضو مجلس الإدارة
7 – السيد/ د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين	عضو مجلس الإدارة
8 – السيد/ محمد إبراهيم محمد العبد الله	عضو مجلس الإدارة
9 – السيد/ طامي أحمد علي البنعلي	عضو مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع السيد/ عادل مصطفوي " الرئيس التنفيذي للمجموعة " والسيد/ أحمد شيخ " الرئيس التنفيذي للعمليات " والسيد/ محمد توصيف " مدير عام – الإشراف المالي " وعدد من السادة المدراء التنفيذيين في مصرف الريان .

هيئة الرقابة الشرعية :

- فضيلة الشيخ / د. وليد بن هادي " رئيس الهيئة "

الجهات الإشرافية :

- وزارة التجارة والصناعة:
  - السيد/ عبد الله السليطي
  - السيد/ بدر القحطاني
- مصرف قطر المركزي
  - السيد/ أحمد جواد حمادة
  - السيد/ عبد القادر أمير محمد
- مراقب الحسابات الخارجي
  - السيد/ وليد سليم

وقائع الاجتماع :

في تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الإثنين الموافق 2021/3/1 ، افتتحت الجلسة بالترحيب بالسادة الحضور، والسادة ممثلي مصرف قطر المركزي وممثلي وزارة التجارة والصناعة ومراقب الحسابات الخارجي، ثم طلب سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري " رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب / رئيس الجلسة " من مراقب الحسابات الخارجي " ديلويت أند توش " الإعلان عن النصاب .

قام السيد/ وليد سليم ممثل مدقق الحسابات الخارجي " ديلويت أند توش " بتأكيد عدد الحضور واكتمال النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة العادية بحضور مساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل ، فقد بلغ عدد الأسهم المسجلة كالآتي :

- عدد الأسهم (بالأصالة) :	2,968,441,197	سهماً
- عدد الأسهم (بالوكالة) :	1,589,696,167	سهماً
- المجموع :	**4,558,137,364**	**سهماً**
- النسبة :	**% 60.78**	

(تقرير عدد الأسهم المشاركة والمبينة أعلاه ، وقائمة البطاقات والتوكيلات مرفقة مع هذا المحضر)

بعدها أعلن السيد/ عادل مصطفوي " الرئيس التنفيذي للمجموعة "عن تعيين السيد/ غسان الريحاوي مقرراً للجلسة ، وتعيين السيد/ نادر سعيد الصوص - ممثل شركة ألفا أوميغا لخدمات الكمبيوتر- "جامعاً للأصوات"، وبناء على طلب سعادة "رئيس الجلسة" قام السيد/ مصطفوي بعرض بنود جدول أعمال الاجتماع على السادة المشاركين ، كما جرى عرضها على الشاشة ، وهي كالآتي :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م ، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2021م ، والتصديق عليهما.
2. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م .
3. مناقشة تقرير مراقب الحسابات القانوني عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 م والتصديق عليه.
4. مناقشة البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 م والتصديق عليها .
5. مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات ، وتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.170 ريال قطري للسهم ، أي ما يعادل 17% من رأس المال المدفوع عن العام المالي 2020 م ، وإقرارها ، واطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح .
6. مناقشة تقرير الحوكمة في مصرف الريان لعام 2020 م ، واعتماده .
7. سماع ومناقشة تقرير مراجع الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 م .
8. النظر في إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م، وتحديد مكافآتهم للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م، واعتماد اللائحة الخاصة بتنظيم وتحديد أسس احتساب المكافآت والأتعاب والبدلات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة .

9. طلب الموافقة على زيادة حجم برنامج إصدار صكوك مصرف الريان ليصبح 4 مليار دولار أمريكي، بشرط الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي ، وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بدوره باتخاذ ما يلزم لمتابعة التنفيذ .
10. تعيين مراقب حسابات خارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2021 م ، وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.

البند الأول :

سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2021م، والتصديق عليهما.

قدم سعادة السيد / علي بن أحمد الكواري "رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب " تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م ، والخطة المستقبلية لمصرف الريان ، ونصه كالآتي:

"لقد أنهينا العام الأول من الفترة الخامسة للمجلس محافظين على استقرار مسيرة البنك، ومتطلعين إلى المستقبل بما نرى فيه الفائدة لمساهمينا ولدولة قطر.

كان عام 2020 استثنائياً، ولم تكن الأحداث التي مرت على العالم والأسواق العالمية في صالح أحد ، ولكننا اجتزنا كافة المصاعب ، واستطاع مصرف الريان أن يحقق ارباحاً صافية نهاية عام 2020 بلغ مجموعها 2,175 مليون ريال قطري مما يدلل على قوة أداء هذه المؤسسة التي حجزت لها مقعداً بين الأوائل خلال فترة قصيرة ، فقد بلغ مجموع موجودات البنك 121,115 مليون ريال مقارنة بـ 106,397 مليون ريال كما في 31 ديسمبر 2019، بنسبة نمو بلغت 13.8 % ، وبلغت ذمم الأنشطة التمويلية 85,983 مليون ريال مقارنة بـ 74,837 مليون ريال كما في 31 ديسمبر 2019، وبنمو بلغت نسبته 14.9% ، بينما بلغت قيمة الاستثمارات 21,120 مليون ريال قطري .
كذلك ارتفع مجموع ودائع العملاء ليصل إلى 68,918 مليون ريال قطري ، ووصل مجموع حقوق المساهمين – قبل التوزيع – إلى 14,365 مليون ريال قطري مقارنةً مع 13,919مليون ريال قطري فى نهاية 2019 ، بزيادة نسبتها 3.2 %.

لقد حافظنا بقوة خلال عام 2020 على نسب المؤشرات المالية ، فقد بقيت نسبة العائد على متوسط الموجودات في مركزها المتقدم بنسبة بلغت 1.91 % ، وعائد على متوسط حقوق مساهمي البنك بلغت نسبته 15.38 % ، بينما حافظ العائد على السهم على قيمته عند 0.29 ريال قطري .

كذلك حافظت نسبة كفاية رأس المال على وضع متقدم قياساً بمعايير بازل 3، حيث بلغت النسبة 20.31% في نهاية عام 2020 ، أما نسبة كفاءة التشغيل (المصروفات إلى الإيرادات) فقد حافظت على ريادتها واستمرت في الطليعة بين البنوك على الصعيد المحلي والإقليمي بنسبة بلغت 21.58 % ، كما استقرت نسبة القروض المتعثرة (NPF) البالغة 1.13 % عند الحد الأدنى بين البنوك، مما يعكس أداء قوياً لإدارة مخاطر الائتمان والسياسات والإجراءات المتبعة.

لقد أوصى مجلس إدارة مصرف الريان في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2021/1/19 بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 0.170 ريال قطري / للسهم، أي بنسبة 17% من رأس المال المدفوع ، وإننا نعرض هذه التوصية على جمعيتكم الموقرة .

أما فيما يخص التصنيف الائتماني للبنك ، فقد حافظ مصرف الريان على تصنيفه الائتماني عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة ، وذلك وفقاً لتقرير وكالة موديز الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2020م مما يعكس الجودة العالية للأصول ، والربحية الصلبة والمستقرة التي تدعم الرسملة العالية لمصرف الريان .

وقد سبق أن أعلن مصرف الريان في 30 يونيو 2020 عن اندماج محتمل بين مصرف الريان ("الريان") وبنك الخليج التجاري ("الخليجي") ، ومن ثم أعلن عن إبرام اتفاقية الاندماج في 7 يناير 2021 ، والتي سيتم بموجبها احتواء انشطة الخليجي في نشاط الريان، وسيكون الريان هو الكيان القانوني المتبقي، والذي سيستمر في العمل وفقًا لمبادئ واحكام الشريعة الإسلامية ، وسيؤدي ذلك إلى تكوين بنك أكبر وأقوى يتمتع بمركز مالي قوي وسيولة مرتفعة ، يتمتع بمجموعة متنوعة من الاعمال المصرفية ومحافظ العملاء والمنتجات المميزة ، وقاعدة أقوى لتمويل مبادرات التنمية بما يتماشى مع رؤية قطر 2030.

لقد التزم مصرف الريان خلال عام 2020 بتطبيق استراتيجيته المحافظة التي وضعها مجلس الإدارة وعمل بشفافية وثقة ، بدعم من تطبيقات الحوكمة الرشيدة ، التي أولاها كل الاهتمام ، بالإضافة إلى تقيده بتنفيذ أحكام القانون رقم (20) لعام 2019 بخصوص مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وبمراعاة كل من اللائحة التنفيذية للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي في هذا الشأن، وقام البنك بتحديث جميع سياساته ذات الصلة وتطوير منظومة من السياسات والإرشادات للتقيد بمكافحة الجرائم المالية والمحافظة على تواصله الدائم مع مصرف قطر المركزي ووحدة المعلومات المالية للدولة في كل ما يخص ذلك.

من جهة أخرى استطاع مصرف الريان أن يرتقي بخدمات البنك المقدمة للعملاء إلى مستويات عالية ، وعمل على مجاراة التحولات في الخدمات المصرفية ، التي تشهد تغيراً سريعاً نحو الخدمات الإلكترونية.

وبالنسبة للعاملين، أعطى مصرف الريان أهمية قصوى لعملية تدريب وتطوير موظفيه بشكل عام مع التركيز على تطوير الكادر القطري بشكل خاص بما يتماشى مع استراتيجيات مصرف الريان ، وقد بلغ مجموع ساعات تدريب الموظفين خلال عام 2020 ما يزيد عن 9090 ساعة .

أما على الصعيد الاجتماعي ، فقد استمر مصرف الريان على نهجه بالقيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع والحفاظ عليهما ، ضماناً للأجيال القادمة ، وسعياً نحو تحقيق الاستدامة " .

وقد اختتم سعادته التقرير بتقديم أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني "أمير البلاد المفدى" حفظه الله ، على توجيهاته الكريمة ورعايته للمؤسسات المالية ،

وكذلك توجيه الشكر إلى سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني "محافظ مصرف قطر المركزي" وإلى سعادة الشيخ / محمد بن حمد آل ثاني " نائب المحافظ " على وقوفهما ومساندتهما للبنوك الوطنية ، وبذل الجهود في سبيل تلبية احتياجات السوق المالي بدولة قطر واستقراره، والمحافظة على سمعته ورفعته .

كما توجه سعادته بالشكر إلى كافة العاملين في مصرف الريان وإلى عملاء ومساهمي مصرف الريان على الثقة والدعم التي منحوها للمجلس ليؤدي عمله وتعم الفائدة على الجميع .

وقد واكب عرض التقرير عرض بيانات مختلفة تضمنت الآتي:

- ملخص حول البيانات المالية المجمعة كما في 2020/12/31 .
- المؤشرات المالية كما في 2020/12/31 .
- خطة العمل لعام 2021 والتطلع نحو المستقبل .

هذا، ولم يتقدم أي من المساهمين بطلب استفسار أو توجيه أي سؤال حول التقرير .

البند الثاني :

سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م .

قدم فضيلة الشيخ / وليد بن هادي " رئيس هيئة الرقابة الشرعية " تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 حيث أكد قيام الهيئة الشرعية بمراجعة عقود مصرف الريان وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها ، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 2020 ، وترى الهيئة أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .
وتمنى للجميع التوفيق من الله لما يحبه ويرضاه .

ولم يتقدم أي من المساهمين بطلب الاستفسار أو توجيه أي سؤال حول التقرير .

البند الثالث:

مناقشة تقرير مراقب الحسابات القانوني عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 م والتصديق عليه.

طلب السيد/ مصطفوي من ممثل مراقب الحسابات الخارجي " ديلويت أند توش " تقديم تقريره ، فقدم السيد/ وليد سليم تقرير مراقبي الحسابات المستقلين بشكل مختصر ، وأفاد بقيام مكتبه بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020 وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

ثم قال " في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها " .

ثم قدم السيد/ وليد أساس الرأي ، حيث قال :
" لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجوعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق "

بينما تضمن التقرير معلومات تفصيلية شملت الآتي:

تدنيّ قيمة الموجودات المالية

تضمن التقرير أن الموجودات المالية للمجموعة لبنود داخل وخارج الميزانية العمومية قد بلغت ما قيمته 134.82 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 119.1 مليار). بالإضافة إلى ذلك، بلغت مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة المعترف بها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ما قيمته 1,065 مليون ريال قطري (709 مليون ريال قطري في سنة 2019).
معيار المحاسبة المالية رقم (30): اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية هو معيار محاسبي معقد يتطلب افتراضات كبيرة ، والتي كانت أساسية في تطوير نماذج لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية ، سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (أدوات الدين) "صكوك". كما أثرت جائحة كوفيد – 19 بشكل كبير على حكم الإدارة المطبق لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. هناك خطر يتمثل في انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم كفاية مخصصات انخفاض القيمة والتي لا تتفق مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (30) والأحكام المعمول بها في لوائح مصرف قطر المركزي. وقد تفاقم هذا بسبب تأثير جائحة كوفيد -19على بيئة الاقتصاد الكلي المجملة.

ان معيار المحاسبة المالية رقم (30) معيار محاسبي معقّد يتطلب أحكام هامة، والتي كانت أساساً لتطوير نماذج لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (أدوات الدين) "صكوك". هناك مخاطر بأن الموجودات المالية قد تدنّت قيمتها ولم يتم تكوين مخصص كافي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (30) ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

قام مدقق الحسابات الخارجي بتحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية كأحد الأمور الهامة لأن أنظمة المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمجموعة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المعقدة. بسبب حجم المعاملات الكبير وتنوعها، والتي تتم معالجتها بشكل يومي هناك خطر يتمثل في إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المتعلقة بها لم يتم تصميمها بصورة دقيقة ولا تعمل بشكل فعال.

إن إحدى مجالات التركيز تتعلق بإدارة الوصول المنطقي وتوزيع المهام. تعتبر الضوابط الأساسية ضرورية لأنها تضمن أن التغييرات في التطبيقات والبيانات مناسبة ومعتمدة ومراقبة. وعلى وجه الخصوص، الضوابط المدمجة ذات العلاقة ضرورية للحد من احتمالات الإحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو تغيير البيانات الأساسية.

معلومات أخرى

أشار التقرير إلى إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق، لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

وذكر التقرير أنه " فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية. إذا تبين لنا بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك .لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها "

مسؤوليات مجلس الإدارة في إعداد البيانات المالية الموحدة

أشار التقرير إلى أن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وأوضح المهام التي يقوم بها مكتبه تفصيلاً .

كذلك اشار السيد/ وليد إلى التواصل الدائم مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

وقد توصل السيد/ وليد سليم في تقريره إلى الرأي ، حيث قال :

" برأينا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. قد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما نؤكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي أو قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي " .

هذا ، ولم يتقدم أي من المساهمين بطلب استفسار أو توجيه أي سؤال حول التقرير .

<u>البند الرابع:</u>

مناقشة البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31م والتصديق عليها .

تم عرض ملخص حول البيانات المالية المجمعة لمصرف الريان كما في 2020/12/31 على الشاشة ، ثم طلب السيد/ عادل مصطفوي من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات حول البيانات المالية فلم يوجه أحد أي سؤال .

<u>البند الخامس :</u>

مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات ، وتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.170 ريال قطري للسهم ، أي ما يعادل 17% من رأس المال المدفوع عن العام المالي 2020 م ، وإقرارها ، واطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح .

قام السيد/ عادل مصطفوي بعرض الموضوع على المساهمين ، خلالها تم عرض جدول يبين الأرباح والاقتطاعات على الشاشة ، ولم يبد أي من السادة المساهمين ملاحظة حول التوزيعات .

كذلك تم عرض ما تضمنته سياسة توزيع الأرباح على الشاشة ، مع الإشارة إلى أن السياسة المذكورة موجودة على الموقع الالكتروني لمصرف الريان .

البند السادس:

مناقشة تقرير الحوكمة في مصرف الريان لعام 2020 م ، واعتماده .

أوضح السيد/ عادل مصطفوي للسادة المساهمين أن تقرير الحوكمة لعام 2020 قد تم إعداده ، وقامت لجنة الترشيحات والحوكمة بمراجعته ، ثم أوصت برفعه إلى مجلس الإدارة ، الذي وافق عليه ، وهو معروض على جمعيتكم الموقرة التزاماً بتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية ، وقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015 ، لاعتماده ، كما أشار إلى أن التقرير قد تم تحميله على الموقع الالكتروني لمصرف الريان لمن يرغب في الاطلاع عليه ، بينما جرى في ذلك الوقت عرض ما تضمنه التقرير على الشاشة ، حيث تضمن التقرير ما يلي :

- هيكل ملكية مصرف الريان
- ميثاق المجلس
- مجلس الإدارة وتشكيلته ومهامه ومسؤولياته.
- إجتماعات المجلس وقراراته .
- أمين سر المجلس
- لجان المجلس (تشكيلاتها ومسؤولياتها).
- هيئة الرقابة الشرعية (تشكيلتها ومسؤولياتها)
- اللجان الإدارية
- السياسات الرقابية
- تقيد مصرف الريان بقواعد وشروط الإفصاح والإدراج في السوق .
- تقيد المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها .
- عمليات إدارة المخاطر والإجراءات الرقابية الداخلية .
- الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر
- التصنيف الائتماني لمصرف الريان
- مراقب الحسابات الخارجي
- حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح
- حقوق أصحاب المصالح الآخرين
- قواعد السلوك المهني
- مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة .
- مساهمة مصرف الريان في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

طلب السيد/ مصطفوي من السادة المساهمين تأكيد موافقتهم واعتماد التقرير ، فلم يبد أي من المساهمين ملاحظة حوله .

البند السابع:

سماع ومناقشة تقرير مراجع الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 م.

1- تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان (البنك) ش.م.ع.ق حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

قدم السيد/ وليد سليم تقرير " ديلويت أند توش " تقريره حول هذا الموضوع باختصار ، بينما تضمن التقرير الكامل ما يلي :

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، فقد قمنا بتنفيذ:

- تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة المجموعة حول الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام هيئة قطر للأسواق المالية") كما في 31 ديسمبر 2020.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، المذكورة في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، لإمتثال المجموعة لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بناءً على إجراءاتنا لإبداء إستنتاج تأكيد محدود.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد 3000 (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا من أجل الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هناك أي شيء قد لفت إنتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة في فقرة التمهيد، ككل، لم يتم إعداده من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية. إن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى إمتثال المجموعة بهدف إستنتاج تأكيدنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها). وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا كان قد تم القيام بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات تأكيدنا المحدود بشكل أساسي على إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم إجراءات المجموعة المتبعة لتحديد متطلبات نظام هيئة قطر للأسواق المالية ("المتطلبات") والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود وأوجه قصور أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود الكامنة في تطبيق تشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشأة في تطبيق الحوكمة، على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد بإستقلاليتنا عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن تقرير أعضاء مجلس الإدارة حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية المذكور في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي) ("بيان أعضاء مجلس الإدارة") والتي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال ليتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية بما فيها النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدّم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية بما فيها للنظام، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة تبدو خاطئة جوهرياً.

إذا ثبت لنا بناءاً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهرية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتجنا أثناء قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي وجود خطأ جوهري، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك المسائل إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية، لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2020.

2- تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي مصرف الريان ("البنك") ش.م.ع.ق حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية :

قدم السيد/ وليد سليم تقرير " ديلويت أند توش " حول هذا الموضوع باختصار، بينما تضمن التقرير الكامل ما يلي :

" وفقًا للمادة 24 من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ") كما في 31 ديسمبر 2020؛

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ق.ع ("البنك") هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

يدير البنك أنشطته من خلال البنك وشركاته التابعة له وشركائه ("المكونات") (مجتمعة "المجموعة") في دولة قطر وخارجها.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل الصادرة سنة 2013 للجنة رعاية المنظمات (" COSO Framework").

تقدم إدارة المجموعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework").
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- وصف أهداف الرقابة؛
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- تقييم أوجه القصور في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة ، إن وجدت ، غير المعالجة، كما في 31 ديسمبر 2020.

الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لغرض إبداء رأي تأكيد معقول.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية" المعروضة في القسم (8) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2020.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقًا للمعايير الدولية لإرتباطات التأكيد (المعدّلة) "إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي ضمان معقول حول تقرير المديرين حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية، على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.
- الحصول على فهم لنطاق العمليات والشركات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات داخل المجموعة للعمليات والكيانات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.

- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في 31 ديسمبر 2020، ومقارنتها بالتقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية، حسب الإقتضاء.

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (" COSO Framework") من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء مادية في العمليات الجوهرية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، (الإيرادات ، موجودات التمويل ، الاستثمارات ، الخسائر الائتمانية المتوقعة، إعداد البيانات المالية والافصاحات وأنظمة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات).

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في أصول المنشأة؛

2. توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة، و

3. توفير ضمان معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق الشركة المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (1) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم (8) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، متضمناً كل من إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2020.

البند الثامن:

النظر في إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م، وتحديد مكافآتهم للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م، واعتماد اللائحة الخاصة بتنظيم وتحديد أسس احتساب المكافآت والأتعاب والبدلات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة .

طلب السيد/ مصطفوي من السادة المساهمين تأكيد موافقتهم على إبراد ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، ومكافآتهم ، وبدلاتهم ، وقيمتها الإجمالية 15,588,737 ريال قطري ، كما طلب اعتماد لائحة المكافآت والتعويضات التي تم عرض محتوياتها على الشاشة ، فكانت الموافقة .

البند التاسع:

طلب الموافقة على زيادة حجم برنامج إصدار صكوك مصرف الريان ليصبح 4 مليار دولار أمريكي، بشرط الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي ، وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بدوره باتخاذ ما يلزم لمتابعة التنفيذ .

أوضح السيد/ مصطفوي أن لدى مصرف الريان حالياً برنامج لإصدار صكوك بقيمة 2 مليار دولار أمريكي ، وطلب موافقة الجمعية العامة العادية - بناءً على توصية مجلس الإدارة - على زيادة حجم برنامج إصدار صكوك مصرف الريان ، وفقاً لموافقة مصرف قطر المركزي المؤرخة في 14 فبراير 2021، والمتضمنة الموافقة على زيادة حجم برنامج إصدار الصكوك (على ألا يتعدى الـ 4 مليار دولار أمريكي كحد أقصى) وألا يتجاوز إجمالي الإصدارات 100٪ من رأسمال البنك واحتياطاته.

كما طلب السيد/ مصطفوي من الجمعية العامة تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بدوره باتخاذ ما يلزم لمتابعة التنفيذ ، وتحديد حجم الإصدار .

وقد قوبل الطلب بالموافقة .

البند العاشر:

تعيين مراقب حسابات خارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2020 م ، وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.

بداية ، طلب السيد/ مصطفوي من السيد/ وليد سليم ممثل مراقب الحسابات القانوني " ديلويت وتوش " مغادرة القاعة ، لوجود تضارب في المصالح ، وكان له ذلك .

ثم عرض السيد/ عادل مصطفوي الموضوع على الجمعية العامة حيث أشار إلى استلام ثلاثة عروض عن تدقيق حسابات مصرف الريان وشركاته التابعة (داخل دولة قطر) للسنة المالية 2020م ، تم عرض تفاصيلها على الشاشة .

كذلك أشار السيد/ مصطفوي إلى أنه اعتماداً على موافقة مصرف قطر المركزي فإن المجلس يوصي بتكليف مدقق الحسابات الخارجي " ديلويت أند توش " لتدقيق حسابات مصرف الريان والشركات التابعة له لعام 2021 (داخل دولة قطر) ، لتقديمه أخفض الأسعار، **وفقاً للخيارين التاليين :**

1. في حال عدم الموافقة على اندماج مصرف الريان مع بنك الخليجي :
   بكلفة إجمالية قدرها 2,110,000 ريال قطري .

2. في حال الموافقة على اندماج مصرف الريان مع بنك الخليجي :
   بكلفة إجمالية قدرها 2,990,000 ريال قطري .

طلب السيد/ مصطفوي من السادة المساهمين الموافقة فتمت الموافقة .

وبعد أن تم استكمال عرض البنود المدرجة على جدول الأعمال ، أعلن السيد/ مصطفوي عن استعداد مصرف الريان لتوزيع الأرباح على المساهمين إعتباراً من صباح غد الثلاثاء الموافق 2 مارس 21220 .

قرارات

اجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف الريان

الإثنين 1 مارس 2021 - الساعة 5:30 مساء

1. **استمعت الجمعية العامة العادية إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31م ، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 1202م ، وصادقت عليهما .**
2. **استمعت الجمعية العامة العادية إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م .**
3. **ناقشت الجمعية العامة العادية تقرير مراقب الحسابات القانوني عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31م، وصادقت عليه.**
4. **ناقشت الجمعية العامة العادية البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 م وصادقت عليها.**

5. **ناقشت الجمعية العامة العادية مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات، وتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.170 ريال قطري للسهم، أي ما يعادل 17% من رأس المال المدفوع عن العام المالي 2020م، ووافقت عليها ، كما اطلعت الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح .**

6. **ناقشت الجمعية العامة العادية تقرير الحوكمة في مصرف الريان لعام 2020م، واعتمدته.**

7. **استمعت الجمعية العامة إلى تقرير مراجع الحسابات " ديلويت آند توش " حول مدى التزام مصرف الريان بأحكام المادة رقم (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016م ، وخاصة ما يتعلق بالتزامه بنظامه الأساسي وخضوعه لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة ، وكذلك مدى التزام مصرف الريان بتطبيق أفضل النظم العالمية في إعداد التقارير المالية والتزامه بمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.**

8. **وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31م ، كما وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ قدره 15,588,737 ريال قطري (خمسة عشر مليوناً ، وخمسمائة وثمانية وثمانون ألفاً ، وسبعمائة وسبع وثلاثون ريالاً قطرياً) كمكافآت وبدلات للسادة رئيس وأعضاء المجلس عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 ، كذلك اعتمدت الجمعية العامة النسخة المحدثة من لائحة تنظيم وتحديد أسس احتساب المكافآت والأتعاب والبدلات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة .**

9. **وافقت الجمعية العامة على زيادة حجم برنامج إصدار صكوك مصرف الريان من 2 مليار دولار أمريكي على ألا يتعدى الـ 4 مليار دولار أمريكي كحد أقصى، وذلك بناءً على توصية مجلس الإدارة للجمعية العامة وخطاب مصرف قطر المركزي بتاريخ 14 فبراير 2021، والذي يوافق على زيادة حجم برنامج إصدار الصكوك (على ألا يتعدى الـ 4 مليار دولار أمريكي كحد أقصى) وألا يتجاوز إجمالي الإصدارات 100٪ من رأسمال البنك واحتياطاته.**

كما فوضت الجمعية العامة مجلس الإدارة والمفوضين من قبل مجلس الإدارة حالياً أو من كانوا مفوضين من قبل مجلس الإدارة سابقاً بهذا الشأن، باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ وتحديد الحجم النهائي لبرنامج إصدار الصكوك (مع مراعاة الحد المذكور أعلاه والذي لا يتعدى الـ 4 مليار دولار أمريكي كحد أقصى)، ولتحديث نشرة الإصدار الأساسية وجميع مستندات المعاملات ذات الصلة من وقت لآخر لتعكس الزيادة في حجم البرنامج عند الاقتضاء، وللموافقة على أي إصدار شهادات في إطار البرنامج شريطة الحصول على الموافقة اللازمة من الجهات التنظيمية ذات الصلة، ولاتخاذ أي إجراءات مطلوبة لإدراج الشهادات في أي بورصة وإبرام أي صفقة كما هو مطلوب لإصدار الشهادات بموجب البرنامج من وقت لآخر، وكل ذلك وفقًا للشروط التي يراها مجلس الإدارة ومن يفوضه أو فوضه مسبقًا، مناسبة في هذا الشأن. كما قررت الجمعية العامة أن أي زيادة أخرى في الحجم الإجمالي للبرنامج والتي تتجاوز الـ 4 مليار دولار أمريكي، يجب أن تخضع لموافقة مسبقة من الجمعية العامة والسلطات التنظيمية ذات الصلة، إذا تطلب الأمر.

10. **وافقت الجمعية العامة العادية على تعيين مراقب الحسابات الخارجي (ديلويت آند توش) للقيام بأعمال التدقيق على حسابات مصرف الريان والشركات التابعة له (داخل دولة قطر) للسنة المالية 2021م، كما وافقت على أتعابهم التالية وفقاً لخيارين:**

    3. **في حال عدم الموافقة على اندماج مصرف الريان مع بنك الخليجي:**
    بكلفة إجمالية قدرها 2,110,000 ريال قطري.

    4. **في حال الموافقة على اندماج مصرف الريان مع بنك الخليجي:**
    بكلفة إجمالية قدرها 2,990,000 ريال قطري.

أخيراً ، قام سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري"رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – رئيس الجلسة" بتقديم شكره للسادة الحضور على مشاركتهم ، وتمنى على الله أن يكون عام 2021 أفضل من عام 2020 وأن يكون عام خير على الجميع .

وأعلن سعادته على انتهاء الجلسة في تمام الساعة السادسة مساء.

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

غسان الريحاوي
سكرتير المجلس

مراقب الحسابات الخارجي
(ديلويت أند توش)

جامع الأصوات